

انعكست على عدد من النظم التي يتزايد داخلها نفوذ القوى اليمينية ويبرز أكثر فأكثر الوجه الرجعي للطبقات الحاكمة فيها ليطلق على بعض الممارسات القومية والوطنية التقدمية التي كانت تنتهجها في السابق .

### دورة حياة رأسمالية الدولة الوطنية :

لقد أدركت قوى الثورة المضادة العالمية والعربية القوانين التي تحكم ظاهرة رأسمالية الدولة الوطنية التي عرفتها بعض اقطار الوطن العربي ، وراحت هذه القوى الرجعية تستثمر ما يمكن ان نطلق عليه « دورة حياة نظم رأسمالية الدولة الوطنية » .

هذه النظم التي تبدأ بالنمو فالانتعاش المؤقت والمرحلي لتدخل بعد ذلك في طور الانحدار ثم التفسخ نتيجة للتناقضات الداخلية التي لا تستطيع هذه النظم حلها بحكم طبيعتها الطبقة . تلك الطبيعة التي اثبت التاريخ كما اثبتت تجارب الواقع اليومية شللها التام وعقمها في تعبئة الجماهير الكادحة وقيادتها نحو التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

لقد برهنت تجارب رأسمالية الدولة الوطنية في التاريخ العربي المعاصر كما تبرهن كل يوم في ممارساتها الواقعية عن عجز قياداتها البرجوازية حتى في أكثر شرائحها راديكالية عن قيادة الجماهير نحو الحرية والتقدم وان تلك القيادات - بغض النظر عن نواياها الطيبة - مصيرها الفشل المحتمي .

لقد سقطت اوهام « المجموعات الاشتراكية » داخل تلك النظم ، كما سقطت اوهام امكانية سيرها في طريق نمو لا رأسمالي - ليتأكد كل يوم وبشكل حاسم ان الطبقة العاملة العربية المثلثة في اجزائها هي القوى الوحيدة القادرة على انجاز قضية التحرر وعلى قيادة الجماهير العربية .

لم تفت قوى الثورة المضادة العربية والعالمية ادراك هذا القانون - كما قلت - ولذلك فهي تحشد كل امكاناتها وطاقتها لتستمر هذه الظاهرة بأشكال مختلفة بهدف احتواء أنظمة رأسمالية الدولة الوطنية عن طريق شعارات مثل التضامن العربي طالما ان هذا التضامن يستبعد الجماهير الكادحة والقوى الثورية الجذرية في الوطن العربي .

### لماذا ترتيبات النظام المصري الاخيرة !؟

كان لا بد لنا من ان نعرض لتطورات قضية التسوية بمفهومها الرجعي الذي يتبناه التحالف الثلاثي المعادي للثورة العربية التحررية لكي نفهم الترتيبات والاجراءات الاخيرة التي اقدم عليها النظام المصري ، بدءا من التغيير الوزاري - فالاستفتاء - الى اصدار سلسلة القوانين القمعية الجديدة . وانا اعتقد ان كل هذه الترتيبات كانت تجهيدا لعقد الاتفاق الثنائي والذي كان لا بد وان يسبقه المزيد من المركزية في السلطة والمزيد من القمع لقوى المعارضة المنتعسة ، خاصة اذا عرفنا ان المعارضة في مصر تمتد من القوى الثورية الجذرية ولتضم قطاعات متزايدة من القوى المحافظة واليمينية . وبعد ان شملت تلك المعارضة المؤسسات والنقابات المهنية ( نقابة المحامين - المعلمين - المهندسين - نادي القضاة - نادي هيئات التدريس في الجامعات الخ ) .

واحب ان اشير هنا ان هذه المؤسسات والنقابات المهنية تعد نوعا من الاضراب ووجدته ظروف انتفاء الحريات الحزبية لأكثر من ربع قرن ، وانها تضم داخلها اعداء هائلة ، وان مدى مقاومة المعارضة التي تواجه نظام السادات ، دفعته لاتخاذ اجراءاته القمعية ضدها كما اتخذها ضد القوى الوطنية الجذرية .

لقد كانت المواجهة في مصر قبل الانتفاضة الشعبية العظيمة في يناير 1977 تتم بين معسكرين واضحين :

- معسكر اليمين بكل شرائحه وقطاعاته في جانب
- ومعسكر اليسار بكل قطاعاته في الجانب الاخر .

اما بعد الانتفاضة فقد شعرت بعض قطاعات من البرجوازية بالخطر الذي يهدد كيان الطبقة كلها وليس مؤسستها المهنية فقط ، ومن هنا بدأت تظهر تناقضات داخل المؤسسة البرجوازية سواء بين القطاعات المشاركة بشكل مباشر في الحكم او من الشرائح المستفيدة من الحكم بشكل غير مباشر . ومن الاهمية ان نشير هنا الى انه قد وجدت دائما صراعات ثانوية بين



سراج الدين : معارضة من داخل الطبقة | عثمان احمد عثمان : كبير المتقنين العرب

مختلف قطاعات البرجوازية المصرية حول : لمن تكون الهيمنة في داخل الائتلاف الحاكم ؟

ولم تكن الصراعات الدائرة بين البرجوازية الزراعية والصناعية والبيروقراطية في مصر بخافية عن اعين المراقبين فقد انعكست تلك الصراعات داخل مؤسسات الحكم واجهزة الاعلام ومجلس الشعب . لكن هذه الصراعات لم تنجح في زحمة هيمنة البرجوازية ذات الطابع الطفيلي الكامل .

### البرجوازية ذات الطابع الطفيلي الكامل :

ويهمني ان اؤكد بالنسبة لهذه النقطة التي قد يلتبس مدلولها على البعض او قد يشوه ما اعنيه بها من طرف البعض الاخر . يهمني ان اؤكد انه من الناحية العلمية فان البرجوازية ككل ذات طابع طفيلي ، فالوصول على فائض القيمة لصالحها هو في حد ذاته عملية طفيلية .

لكن البرجوازية التقليدية كان لها جانب اخر هو الجانب الانتاجي بالاضافة الى جانب الخدمات التي تخدم العملية الانتاجية والتي كانت البرجوازية التقليدية تحرص على القيام بها ، لكن من الملاحظ انه وفي المرحلة الامبريالية بالذات ومع ازدياد ازمة الرأسمال العالمي اخذ الطابع الطفيلي يطغى على الجانب الانتاجي حتى وصل - كما هو حادث الان - الى الحد الذي تحول فيه قطاع اساسي من البرجوازية المهيمنة الى ما يشبه « المافيا » التي تستنفذ الفائض الاقتصادي بشكل طفيلي كامل . وان كان هذا لا ينفي الطابع الطفيلي المختلف في الدرجة بين قطاع واخر من قطاعات البرجوازية .

وبالنسبة للسادات فقد اعتمد في انقلاب مايو ( ايار ) 1971 في مرحلته الاولى على البرجوازية الزراعية لانها اشد رسوخا وتاريخية في المجتمع المصري ، واعتمدها السادات كشريك اساسي للبرجوازية البيروقراطية باعتبارها هي الاخرى طبقة عميقة الجذور وذات تقاليد تاريخية بالاضافة الى سعة انتشارها . لقد كانت البرجوازية الزراعية كسند اساسي لانقلاب السادات قد تمهنت على التعايش مع نظام رأسمالية الدولة الوطنية في عهد الصعود الناصري بتحويل استثماراتها الى مجالات اخرى عن طريق التوسع الافقي .

● وبحكم عوامل عديدة منها : الثورة التكنولوجية . . . التفاوت الضخم في التطور الاقتصادي . . . التبعية المتزايدة للبنية الاقتصادية المحلية لرأس المال العالمي والاحتكاري العالمي . . . دور الدولة في البلدان النامية كمولا للتراكم بأسهل الطرق واسرعها . . . توازن القوى العالمي واختلاله لمصلحة الاشتراكية . . . الخوف من التحركات الشعبية . . .

كل هذه العوامل جعلت الجانب الطفيلي للبرجوازية يطغى على اي اهتمامات اخرى متمثلة في اقامة مشروعات ثابتة ومستقرة .

وهنا برز دور هذه الفئات الطفيلية المرتبطة بالابتكارات المتعددة الجنسية من جانب وبالبرجوازية البيروقراطية كشريكة لها من جانب اخر . واصبحت السلطة اي مواقع اتخاذ القرار هي المفصل الذي يربط بين القطاعات

الرأسمالية ، وهي - السلطة - التي حولت قطاعات من البرجوازية البيروقراطية الى برجوازية ذات طابع طفيلي كامل مغيرة بذلك طبيعة السلطة في مصر لتصبح سلطة ائتلاف طبقي برجوازي تحت هيمنة الشريحة صاحبة القرار وهي البرجوازية الكومبرادورية ذات الطابع الطفيلي الكامل .

### الشارع المصري والمعارضة :

بعد انتفاضة 1977 برزت تناقضات الائتلاف البرجوازي الحاكم نتيجة للفرع من الانتفاضات الشعبية ، فقد اثبتت الانتفاضة العامة ان الشارع المصري : هو شارع اليسار - وليس كما كانوا يتصورون - ومن هنا دخلت قطاعات من البرجوازية الى حلبة المعارضة ولكنها معارضة داخل حدود الطبقة .

واذا اخذنا حزب ( الوفد ) كمثال على هذه القطاعات فاننا نجد لا يختلف في برنامجه السياسي بالنسبة للسياسة الخارجية أو العربية او الموقف من « اسرائيل » أو من المبادرة ، لم يختلف « الوفد » بالنسبة لهذه القضايا عن برنامج السادات ولكنه اجرى عملية ترشيد وتجميل لها فقط . . . لكن خلافه الاساسي كان حول رئاسة الجمهورية تعبيرا عن اتجاه بين البرجوازية المصرية مدعوما من بعض الدوائر الامبريالية وخاصة الاميركية ، ومباركا من بعض الدوائر العربية الرجعية ( السعودية ) . . . هذا الاتجاه الذي كان يرى ضرورة توسيع القاعدة الاجتماعية البرجوازية للسلطة ، لدعم النظام وتقويته في وجه رياح اليسار التي تهدد بعواصف تطال البرجوازية بأسرها . . .

وكان الاخذ بهذا الاتجاه يعني احداث توازن داخل الائتلاف الحاكم بين مختلف فصائل البرجوازية ، على الا تظل القوى الاساسية فيه - بطبيعية الحال - هي القوى الكومبرادورية .

وهنا بدأ الصراع الاساسي ما بين توسيع القاعدة الاجتماعية للبرجوازية الحاكمة بمراعاة مصالح مختلف فئات الائتلاف الحاكم ، وبين اعلاء مصالح الفئة ذات الطابع الطفيلي الكامل بما تشكله من خطر تحول ازمة الحكم الى ازمة للطبقة ولعلاقات الانتاج البرجوازية نفسها كما حدث في السودان . . .

### \* لماذا اعد السادات ترتيباته الاخيرة بدءا بالاستفتاء حتى اعلان الحزب الجديد ؟

### \* انتفاضة يناير ( كانون الثاني ) 77 فاصل بين عهدين في المعارضة . . .

### \* موقف الدوائر الاستعمارية والرجعية من تحدي السادات لعمليات ترشيده . . .

### \* انحياز السادات بالكامل للمافيا الهيمنة . . .

### \* الامريكيون حذروا السادات من الاعتماد على الجيش !

### \* ما هي ملامح البديل القادم للسادات ؟ وما هي المخاطر التي تخيف الرجعية من تدعيم هذا البديل !؟

لقد كانت الدوائر الاستعمارية تدعم هذا الاتجاه لانه في رايها لا بديل غير استقرار الحكم الذي يعني استقرار مصالحها واستثماراتها ومن هنا كانت محاولات ( ترشيد ) النظام ، اذ لا تكفي الدوائر الاستعمارية والرجعية بضمان تبعية وعمالة « مجموعة حاكمة » لان هذا الوضع لا يضمن وهذه استمرار هيمنتها . لذلك تحرص هذه الدوائر ايضا على توفير جو من الاستقرار السياسي مرتبط بحل او تسكين عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتفجرة في اطار الممكن لهذه الدوائر التي لا تريد ان تقتصر ارتباطاتها على مجرد عصابات وابتكارات تتولى النهب والسرقة والنصب والاحتيال . . .

لهذا من الخطأ تصور ان الدوائر الامبريالية والرأسمالية عامة هي من الغباء بحيث لا يعينها الا وجود حكم تابع لها ، ولكن يعينها وبنفس القدر تثبیت هذا الحكم التابع عبر مجموعة من العلاقات المدروسة ، وهكذا نجد ان المؤسسات الاستعمارية العالمية ( صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للانماء ، المجموعة الاستشارية الدولية ، الصندوق العربي للتنمية ) المعنية بتقليص عجز ميزان المدفوعات والميزانية المصرية وتحجيم التضخم - مدركة انها لا يمكن ان تحقق ذلك الا عن طريق بعض المشروعات الانتاجية وترشيد الانفاق والادارة وهو ما يتناقض مع طبيعة الفئة الحاكمة حاليا ، لذلك كان اختيار السادات عبر ترتيباته الاخيرة لجانب « المافيا » المالية ( عثمان ، ومرعي ، والصابي ، وهامد محمود وغيرهم من العائلات الناهبة ) لا يشكل تحديا لباقي قطاعات الائتلاف البرجوازي الحاكم ولكنه يشكل تحديا حتى للقوى الاستعمارية والدوائر الرجعية العربية التي تريد الاستقرار لاستثماراتها . . . لقد وضع السادات بحماقته الطبقة جميع القوى المساندة له في المأزق ، فالدوائر الاستعمارية في مازق ، والرجعية العربية في مازق ، والنظام البرجوازي في مصر في مازق ، ومن البديهي ان السادات ومجموعته « النهاية الهاربة » في مازق قبل كل هذه القوى .

### البديل المطروح :

هل يعني هذا ان الدوائر الامبريالية والرجعية العربية والائتلاف البرجوازي يبحثون عن بديل يتيح لهم الخروج من المأزق ؟ ● هناك وجهتا نظر في مشكلة البديل والحلول المطروحة لخروج النظام من المأزق مع ابقائه في اطار التبعية للامبريالية والرجعية بالطبع . . . الاولى : ترى ان ابقاء على السادات مهم جدا فاسقاطه سيسقط معه وبالضرورة كل رموزه ، واي بديل حتى ولو كان اكثر يمينية سيمر بمرحلة انتقالية شديدة الخطورة على الاوضاع المحلية في مصر ، فسيضطر هذا النظام مهما كانت يمينيته ان يهاجم ولو لشهور قليلة سياسة القمع والارهاب والنهب والتبذير وان يفتح بعض ملفات فضائح « المافيا » وستتمكن قوى اليسار في هذه الفترة الانتقالية من تنظيم صفوفها بحيث يصبح من الاستحالة قمعها ثانية بسبب نضج ظروف الشارع المصري اليسارية ، التي تتميز الان بنهضة ثورية تلقائية لا مثيل لها من قبل بفعل تفاقم الصراع الطبقي . . . تلك النهضة لو تركزت خلال الفترة الانتقالية التي ستمر بها المجموعة الحاكمة القادمة لتنظمت . . .

ومن هنا تبدو مسألة اسقاط السادات بيد الدوائر الامبريالية والرجعية العربية والمحلية مسألة محفوفة بالمخاطر الشديدة .

لقد كانت هذه الدوائر تتمنى ان يستجيب السادات لعمليات الترشيد باسقاط بعض رموز النهب والسلب الفاضحين وهي عملية كان يخطط لها في السابق عن طريق تسريب المعلومات الى الصحف ومجلس الشعب وخاصة ما نشرته صحيفة الاهالي عن الرأسمالية العائلية . . .

لكن السادات اخذ كما قلنا جانب هذه « المافيا » وبعد الاستفتاء اكد دوره كمتحد لاي تصفية تنال هذه المجموعة . . .

اما وجهة النظر الثانية :

فترى ان السادات بتحديه لقوى انقاذ النظام داخليا وخارجيا قد ساعد على انتشار المعارضة اوسع مما كانت عليه قبل الاستفتاء ، فقد امتدت بعد الاستفتاء الى داخل الجيش الذي استقبل السادات بتحفظ لمسه كل المراقبين وان كانوا